سؤال موجه إلى جميع المسؤولين في الدولة

لمصلحة من تعالج قضايا دور المهجّرين قسراً والمصادرة تعسفاً في سائر انحاء العراق؟

كاظم حبيب

تصلني رسائل كثيرة من عائلات عراقية مقهورة طاردها النظام المقبور وهجرها بالقوة إلى خارج الحدود وصادر املاكها المنقولة وغير المنقولة تعسفا وقتل شبابها ومنح دورها إلى رجال الامن العراقي الصدامي، أو باعها النظام بالمزاد العلني لرجال الامن أيضاً بأسعار زهيدة دخلت خزينة صدام حسين وطغمته. هذه الرسائل تشكو من قرارات تصدرها لجان شكلت لكي تعيد الحق لاصحابه، واذا بها تمارس سياسة اخرى تزيد في الطين بلة وتفرض على أصحاب الدور دفع مبالغ لرجال الامن السابقين لانهم شيدوا حماما اضافيا أو مرافق صحية اضافية في وقت سكنوا الدار مدة تقرب من ربع قرن من دون ان يدفعوا ايجارا عن الفترة المذكورة، فاي عدل وحصافة وانصاف في قرارات هذه اللجان. احدى الرسائل التي وصلتني تشير بوضوح إلى هذه الممارسة بالملموس والتي احاول ان اضعها امام رئيس واعضاء الجمعية الوطنية العراقية والحكومة العراقية، وكذلك امام رئاسة الجمهورية، اذ ان اصوات هذه العائلات التي لا تزال لم تعالج قضاياهم ويقطنون ايران ويريدون العودة إلى ديارهم، تفرض عليهم عقوبات اضافية بدلا من مساعدتهم على العودة واسترداد حقوقهم المغتصبة طويلا. اليكم النص التالي كنموذج لما يحصل الان في العراق في مسائل من هذا النوع:

" حكمت هيئة قضايا فض النزاعات في العراق بدفع مبلغ قدره ٢٥ مليون دينار عراقي من قبل السيد هـ . م. إ ، المهجر من كربلاء قسراً إلى ايران، والبالغ عمره حاليا ٨٥ عاما والذي اختطف ابنه الطبيب ولم يعد إلى داره منذ عام ١٩٨٠ إلى مغتصب داره منذ أكثر من عشرين سنة (علما انه من منتسبي دوائر الامن السابق) لقاء تخلية الدار، بحجة انه اقام بناء جديدا، علما انه قام ببناء مرافق صحية في الحديقة وربما بعض التحويرات في الدار بعد ان حوله إلى فندق للزوار، وهذا يتطلب ازالته لاعادة البيت لاغراض سكن العائلة وليس التعويض (ان الموضوع يشبه بما كان يفعله صدام عندما كان يطلب ثمن الطلقة من اهل المعدوم!). وللعلم فأن رجل الامن هذا لم يدفع أي ايجار لأصحاب الدار المبعدين قسراً وتعسفاً إلى ايران طيلة السنوات السابقة!

اشعر بان المواطن المظلوم ترك فريسة لقوى البعث ورجال الامن السابقين الذين لا يزالون يمتلكون القوة المالية والارهابية والتنظيم، مما يتطلب وسيلة لحمايته واستعادة حقوقه.

اقترح ان تكتب في هذا الامر المهم الذي يمس مصالح الناس البسطاء الذين يحتاجون من يدافع عن مصالحهم، وان يتم التحرك السريع لتكوين تجمع وطني مستقل من مختلف مكونات الشعب لكي لا تندرج المبادرة ضمن خانة المكاسب الشخصية أو الحزبية الضيقة، ليقوموا بمعالجات سريعة وجادة وعادلة في مثل هذه المسائل.

ملاحظة:

١- تم تأليف لجنة من قبل السيد رئيس الوزراء برئاسة السيد حميد مجيد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي لحل نزاعات الملكية في كركوك وخصصت لها مبالغ وهذا امر جيد، واعتقد انه يمكن الاستفادة من هذه التجربة للحصول على معلومات لمعالجة المشكلات المماثلة.

٢- صرح السيد حاجم الحسني، وزير الصناعة وهو الان رئيس الجمعية الوطنية العراقية، انه يعمل في لجنة مؤلفة من قبل رئيس الوزراء لتعويض المتضررين في الفلوجة، وهذا امر جيد أيضاً. من حقي ان اتساءل لماذا لا يطبق نفس المبدأ على بقية المناطق، ومنها كربلاء؟ اني اعتقد بان السبب يكمن في عدم وجود من يعين هؤلاء المهجرين قسرا إلى ايران ومن يدافع عن مصالحهم المغتصبة.

اسف لازعاجك ولكني اليوم وبعد ان سمعت بالخبر اصبت باحباط تام وبت على وشك ان افقد الثقة بكل الأحزاب والمنظمات الانسانية العراقية".

هذه هي الرسالة التي تسلمتها، وتسلمت رسائل مماثلة لاشخاص اخرين. يمكنني ان ازود السيد رئيس الجمعية الوطنية أو غيره من المسؤولين بالمعلومات الكافية عن هذه الحالة اذ انها وصلتني مع الرسالة المذكورة في اعلاه.

ان استعادة ثقة المواطنات والمواطنين بالوضع القائم في العراق يبدأ بالوقوف إلى جانب قضاياهم العادلة والصغيرة، فكيف نتعامل مع عائلة عراقية فقدت دارها وسكنت فيها عائلة من اتباع الامن العام ام من غيره من مؤسسات البعث القمعية؟ افلا تستحق هذه القضية ان توليها الأحزاب السياسية شيئا من اهتمامها لتسعى إلى تفريغها من كل البعثيين أو من احتمال وجود مرتشين يقبلون بالسحت الحرام ليحكموا بهذه الطريقة غير العقلانية وغير العادلة.

اتمنى على المسؤولين العراقيين، ومنهم السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الجمعية الوطنية العراقية والسيد رئيس الحكومة الجديدة ان يعيروا انتباههم لاشكاليات الناس البسطاء.

ارجو ان تساهم هذه المقالة بتحريك الركود أو تغيير الوضع الجاري في عمل هذه اللجان.

لقد كتبت قبل ذاك مقالا ونشرته وطرحت فيه جملة من المقترحات من اجل معالجة هذه الحالة التي تمس مصالح نسبة مهمة من العائلات العراقية ولا اجد مبرراً لتكرارها.

من يسير حافلات نقل الركاب؟

طارق الجبوري

برغم التصريحات المتكررة للمسؤولين في وزارة النقل عن تنظيم عمل سير حافلات شركة نقل الركاب ووضع تسعيرة مناسبة لها تمنع استغلال المواطن آخرها تصريح السيد وكيل وزارة النقل الا ان الواقع يقول ان عمل هذه الحافلات ما زال خارج سيطرة الوزارة والشركة.

فسواق الحافلات لا يعملون عليها، بل يؤجرونها لاشخاص آخرين يعملون عليها لقاء مبالغ يتفق عليها حسب المدة التي يتم فيها تأجير الحافلة بل ان البعض في داخل بغداد يأخذ عليها " سرقفلية" وكأنها ملكه الشخصي..

والغريب ان بعض هؤلاء السواق العاملين في الخطوط الداخلية يؤجرون حافلاتهم ليعملوا على حافلات الشركة للنقل بين المحافظات أو النقل الدولي وحسب (الواسطة) وقدرة السائق...

طبعاً الاجور مختلفة وازاء هذه الحالة من التخبط وعدم الانضباط يقع المواطن تحت وطأة ابتزاز العاملين من سواق الحافلات ومساعديهم الذين استأجروها من سواقها الاصليين وعليه ان يسمع الالفاظ النابية إذا ما اعترض على التسعيرة وقال انها حافلة حكومية واسعارها محددة.

هذه الصورة القاتمة لعمل الحافلات وبرغم مرور سنتين تؤشر للاسف الاداء غير الكفء للجان المراقبة والمتابعة في وزارة النقل وشركاتها.

عندما يحتاج المواطن إلى صكوك غفران من الأحزاب

اكتب إلى جريدتكم الموقرة (المدى) التي طالما وجدنا انها تعبر بصدق عما في ضمير كل عراقي نزيه.

اني المدرسة مها محمد وفيق في تربية الكرخ الاولى تركت وظيفتي عام ١٩٩٠ بعد ان بدأ الفساد يستشري بشكل فاضح مضحية بخدمة عشر سنوات. وبعد زوال النظام بدأ الامل يتجدد في حياة كريمة وان سنوات الدراسة والخدمة وكل معاناتي لم تذهب سدى وقدمت لحد الان اربعة طلبات للعودة من دون أية نتيجة والرد انه ليس لدي سبب سياسي والواقع اني لا املك صكا يزكيني للعودة إلى وظيفتي من الأحزاب التي تسعى لبناء قواعد هشة أو من الموظفين الفاسدين الذين يتاجرون بمعاناة المواطنين.

من منبركم هذا ارفع دعوتي إلى المسؤولين في وزارة التربية للكف عن المتاجرة باحلامنا ومعاناتنا وشكرا لكم.

إلى امانة بغداد

متنزه الزوراء... ملاحظات ومقترحات

متابعة / المدى

مجاميع من الناس صاروا يعودون تدريجياً لممارسة بعض العادات الاجتماعية والترفيهية التي افتقدوها ومنها الذهاب إلى المتنزهات والحدائق العامة...

ومع تقديرنا لجهد امانة بغداد وسعيها المحمود لافتتاح متنزه الزوراء الا ان لدينا بعض الملاحظات التي نتمنى ان تتسع قلوب المسؤولين فيها لدراستها.. فخلال زيارتنا للمتنزه لاحظنا الجهد الخير لمنتسبي الحماية لتأمين راحة العوائل غير ان بعضهم وللاسف ولا سيما المكلفين بادخال السيارات يفتقدون أدنى حدود التعامل اللائق حيث انهم وبرغم ممارستهم الخاطئة بالتجاوز على حقوق الاخرين وادخالهم عدد من السيارات خارج الطابور واساءة الادب مع احد المواطنين الذي اعترض على تصرفهم فقالوا له (روح اشتكي عند العميد الصياح إذا ما عجبك الوضع) ويبدو

ان العميد صياح آمرهم فتصوروا مثل هذه الوقاحة والصلف .

اما الملاحظة الأخرى فهي الزيادة في سعر بطاقات الألعاب من (٢٥٠) إلى (٥٠٠) ومن (١٠٠) إلى (٢٥٠) ديناراً لا ننكر ان المتعهد قد يكون خاسرا بسب قلة زوار المتنزه وارتفاع التكاليف لكننا نرجو ان تبادر الامانة لوضع تحديد للاسعار لا تتجاوز عن (٢٥٠) ديناراً ليتمكن الاطفال التمتع بهذه الألعاب..

وبهذا الصدد نقترح على الامانة ايجاد ساحات خاصة لممارسة الشباب لعب الكرة فيها بدلاً من اضطرارهم لتهريب الكرات من السياج حيث ان لعب الكرة ممنوع في الحديقة وهو امر مستحسن للحفاظ على الشتلات ولكن يمكن ايجاد ساحات خاصة لذلك. خاصة وان المتنزه واسع...

وبارك الله بكل جهد يصب في خدمة المواطن...

في مدينة الصدر...

شحة الماء الصافي.. معاناة الصيف المزمنة

مع حلول فصل الصيف بدأت معاناة الكثير من المواطنين المتمثلة بشحة الماء الصافي إلى منازلهم.

وفي رسالة بعث بها المواطن عبد العظيم فاخر من سكنة قطاع (٥١) شارع السادة في مدينة الصدر قال فيها على مدار السنة نعاني من شحة الماء، الصالح للشرب ويزداد وضعنا سوءاً في فصل الصيف، حيث ينقطع الماء كلياً ولا يصل إلى منازلنا ونضطر ازاء ذلك إلى الاستعانة وجلب مياه الابار والماء الخابط من منطقة الاورفلي القريبة.

ويقترح هذا المواطن على دائرة ماء بغداد / الرصافة ايجاد حل وقتي لسكان هذا الشارع من خلال توسيع حلقات الانبوب الرئيس للماء الذي يصل إلى شارع السادة ليكون ست فتحات بدلاً من اثنتين مع زيادة كمية ضخ المياه لتوفيرها لاهالي هذا القطاع ولو بحدوده الدنيا...

نأمل من امانة بغداد معالجة موضوع شحة الماء لتخفيف المعاناة عن كاهل المواطنين، من خلال انشاء محطات تصفية صغيرة برغم علمنا بحجم المشكلة التي اشار اليها المسؤولون في الامانة لاكثر من مرة مشيرين إلى ان الحل هو بالمباشرة بمشاريع ماء كبيرة كمشروع ماء الرصافة المتوقف العمل فيه حالياً بسبب عدم وجود التخصيصات المالية له...

سكان حي الحسين في العمارة يعانون من مياه الشرب الملوثة

متابعة / محمد الحمراني

اشتكت مجموعة من سكان حي الحسين في العمارة من تلوث مياه الشرب واصابة اطفالهم بامراض غريبة ومميتة بسبب اختلاط مياه المجاري مع ماء الشرب. كما قال المواطن (علي حنون) منذ فترة طويلة وسكان الحي يعانون من مشكلات كبيرة في الماء فهو غير صاف ويحمل روائح غريبة اذ وضعت شبكة الماء اسفل نهر المجاري المكشوف واصيب أكثر من شخص من عائلتنا بامراض بسبب هذا التلوث، ولم تصل الينا منظمات انسانية. وأضاف: ادعو الخيرين في محافظة ميسان إلى ان ينقذونا من كارثة الماء الملوث.

اما المواطن (ماجد خليفة) من حي الحسين فقال: لقد أتضح في احصائية مستشفى الحميات في العمارة ان اغلب المصابين بالتهاب الكبد الفيروسي والتيفوئيد هم من سكنة حينا.. وأعلن اطباء في مستشفى الحميات ان وراء هذه الامراض هو ماء الشرب الملوث. ونحن ندعو من خلال منبر جريدة (المدى) السادة المسؤولين في محافظة ميسان إلى الاهتمام بماء الشرب فهو السبب في وفاة الكثير من المواطنين .. المواطن (عباس جبار) اشار إلى ان : اغلب شبكات الماء متهرئة وتعاني من تسرب مياه المجاري اليها. نتمنى ان يقوم مجلس اعمار محافظة ميسان بعمل حملة لنصب شبكات ماء جديدة وتحت اشراف اشخاص من أصحاب الكفاءة والمشهود لهم في الحرص الوظيفي . وأضاف: تم اعمار شبكات بعض الاحياء في العمارة ولكن بانابيب ضيقة أدت إلى عدم وصول الماء نهائيا . نحن نريد حلاً لمشكلتنا من السادة المسؤولين في محافظة ميسان لاننا مرعوبون وقضيتنا فيها تهديد لحياتنا وحياة اطفالنا.

اصغر مدرسة مساحةً واكبرها من حيث عدد الطلاب في العراق

مدرسة (أُحد) الابتدائية واحدة من المدارس الكبيرة في مدينة الصدر وتضم أكثر من ١٦٠٠ طالب وطالبة وهي من المدارس المختلطة ولا تزال بنايتها غير متكاملة ولم يشملها الاعمار اسوة بقريناتها من المدارس ، فلا سياج يسور بنايتها ولا تيار كهربائي يدخل إلى صفوفها، وهي بوجه عام تصلح ان تكون أي شيء باستثناء ان تكون مدرسة ينهل منها ابناؤنا العلوم والتربية.

وتقع هذه المدرسة في المحلة ٥٧٥ التابعة لحي طارق الذي لا يزال يعتبر منطقة زراعية لم توزع قانونياً على ساكنيها الذين دفعتهم الظروف ان يشيدوا دورهم عليها ... وبما ان ابناء هذه المدرسة من الشريحة الفقيرة التي يتعذر على اولياء امورهم تهيئة جميع المستلزمات الاساسية لهم بادر مكتب الشهيد محمد صادق الصدر بتوزيع ٤٥٠ صدرية لطالبات هذه المدرسة . فبارك الله بالجهود الخيرة العاملة من اجل رسم ابتسامة الفرح على وجوه هذه المجموعة من الطالبات.

معلمون جامعيون بلا مخصصات

المعلم الجامعي محمد نجم جلو كتب لـ (المدى):

نحن لفيف من خريجي الكلية التربوية المفتوحة لسنة ٢٠٠٣ نطالب وزارة التربية بمساواتنا مع خريجي باقي الكليات من ناحية المخصصات المالية لشهادة البكلوريوس البالغة (٥٠) الف دينار وقد سبق لنا التقدم باكثر من طلب إلى مديرية تربية بغداد الرصافة الثانية وكان الجواب دائما: (لا توجد لدينا تعليمات) . علماً بأننا نساوي اقراننا في اللقب الوظيفي "معلم جامعي".

ونحن نأمل من وزارة التربية رفع الحيف عنا.

العملات المعدنية غير مقبولة للتداول

قبل فترة اصدر البنك المركزي عملات معدنية من فئة الـ (١٠٠) والـ (٢٥) ديناراً.. لكن الملاحظ ان الغالبية العظمى لا يقبلون تسلمها ولا يعترفون بها كعملة للتداول بمن فيهم باعة السكائر المفرد أو أصحاب سيارات النقل الخاصة بما فيها حافلات نقل الركاب .

ويتساءل العديد من المواطنين عن مغزى اصدار عملة فئة (٢٥) ديناراً برغم انه من الناحية العملية لم يبق شيء بهذا السعر... ويقولون ماذا نفعل بما لدينا من هذه العملة هل نرميها في دواليبنا.

ردود واجابات

الكهرباء تبرر الانقطاع

بعثت الينا وزارة الكهرباء الايضاح التالي رداً على ما نشرته (المدى) حول انقطاع التيار الكهربائي في منطقة اليرموك ببغداد:-

إلى جريدة المدى الغراء

إشارة إلى ما نشرته جريدتكم الموقرة في العدد (٣٤٠ ص ٣ في ١٤/ ٣/ ٢٠٠٥) تحت عنوان:-

(٨ ساعات انقطاع الكهرباء في محلة (٦٠٨))

نود ايضاح الاتي:-

قام فريق المتابعة بالكشف في المحلة ٦٠٨ زقاق ١٠ في منطقة اليرموك ونبين ان المنطقة تتغذى على المغذي الكهربائي (٢ مأمون) ولم تحدث اية اطفاءات على المغذي المذكور سوى تطبيق برنامج القطع المبرمج.

شاكرين حسن تعاونكم معنا.. مع التقدير.

حامد خضير

مدير الاعلام / وزارة الكهرباء

هل يجوز هذا يا وزارة الصحة؟!

اشتكت الموظفة هديل خيري جابر من قسم تسويق الادوية والمستلزمات الطبية / مخزن رقم ٧ / (الاسكان) من الاجور التي تتقاضاها عن خدمتها الممتدة لثماني عشرة سنة وبتحصيل دراسي (دبلوم إدارة مخازن) كونها تتقاضى راتباً شهرياً منذ سنة ٢٠٠٤ (أي لمدة سنة كاملة) مقداره (١٩٨٠٠٠) وقدمت طلباً لتعديل راتبها الذي لا يتناسب مع مدة خدمتها ليتم تعديله إلى (٣٩٨٠٠٠) في الشهر الثالث من السنة نفسها حسب جدول الرواتب الخاص بالوزارة لكن تم ايقافه بحجة عدم وجود تخصيصات مالية ، فهل يجوز ان يستمر موظف بنفس راتبه وهو يستحق الراتب القانوني الذي أقرته الوزارة له؟

ما نتمناه ان تقوم الحكومة الجديدة بوضع سلم رواتب جديد معتمداً على نظام الخدمة ليكون بديلا عن القانون الذي اصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة الذي تعمل به كل مؤسساتنا ودوائرنا حيث حدد سبع درجات وظيفية يصرف على اساسها الراتب من دون اعتبار للكثير من القضايا.

مثل سنوات الخدمة والشهادة وغيرها مما الحق حيفاً بالكثير من الموظفين والعاملين في دوائر الدولة.